مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ملتقى حواري نظمه تجمع شباب الصليبخات والدوحة مساء أمس الأول

الغانم: دفاعي وهجومي على الحكومة لم يرتبطا بقضايا أو أشخاص

مرشحو الدائرة الثانية د.محمد العبدالجادر ود. حمد المطر ومرزوق الغانم وعادل عبدالهادي ورياض العدساني خلال تجمع شباب الصليبخات

أجمع المشاركون في الملتقى الحواري الذي نظمه تجمع شباب الصليبخات والدوحة على ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية مطالبين ناخبي الدائرة الثانية باختيار الاصلح ومحاربة الفساد.

وأشادوا بالانتفاضة الشعبية لإسقاط رموز الفساد، مشددين على وصول الرجال النزهاء بثوب ابيض الى المجلس القادم.

وفي البداية أكد مرشح الدائرة الثانية النائب السابق مرزوق الغانم انه ليس مرشحا جديدا ويحمل امانة تمثيل الامة في مجالس سابقة، موضحا ان المجلس حافل بالحراك السياسي، ومواقفه معروفة فيه سواء كانت لمن انتخبه ام لا، مبينا ان تجمع شباب الصليبخات والدوحة متميز بمحاربته للفساد، ويدعو الناس الى بناء معايير وليس طوائف.

وأضاف خلال الملتقى الحواري الذي نظمه التجمع مساء امس الأول: انه رغم قصر المجلس فقد قدمت الاقتراحات والاستجوابات والتي انطلقت من مبدأ وهو ما وضعه المشرع في الدستور وسأستمر فيه، إذ ان النائب يجب ان يبني موقفه على قضية وليس على الشخص والمحاور وان كانت مستحقة.

وذكر الغانم انه ليس من المعسكر الذي يدافع عن الحكومة في كل الامور ولم يكن المهاجم للحكومة في كل الامور، انما دفاعه وهجومه كان وفق منطلقات ومبادئ مرتبطة بقضايا وليس اشخاص، لافتا الى ان المجلس فيه انجازات عديدة، مؤكدا في نفس الوقت على انه قد شارك في لجنة تحقيق مقتل المواطن الميموني، حيث أن التقرير الذي انبثق من اللجنة كان وراء استقالة الوزير، والذي كشف الخلل في وزارة الداخلية.

المطر: الحراك الشعبي جاء ضد الفساد الذي رعاه الإعلام والمؤسسات

العبدالجادر: مصير البلد بيد الناخبين باختيار الأقدر على تحمل المسؤولية

عبدالهادي: شرفت بإسقاط العديد من القوانين غير الدستورية

كقانون التجمعات

العدساني: ضرورة إنشاء هيئة لمكافحة الفساد وكشف الذمة المالية واستقلالية القضاء

وأوضح الغانم ان الوحدة الوطنية حتمت عليه تقديم قانون يخصها بعد فوزه بالانتخابات السابقة، مشيرا الى ان هناك استجوابات قمت بالوقوف الى جانبها، منها استجواب الحربش للحادثة التي حدثت في الصليبخات واسقطنا رؤوسا تملك وسائل الاعلام حيث كنت آخر الخارجين من ديوان الحربش بعد إيصال آخر مواطن الى بيته.

وشدد الغانم على اهمية التنمية، مبينا انه كان اول من طالب بتعديلها بقانون واصبح واجبا على كل نائب محاسبة الحكومة على التنمية، مبينا ان ما تم تقديمه في السابق ليس خطة تنمية، انما كذبة تنمية ووعود للمواطنين، حيث ان التنمية في دول العالم المتحضر هي فرصة لتحسين مستوى الفرد المالي، مؤكدا على مبادرتنا بشأن شاطئ الصليبخات لو طبقت لما وصل الحال لما هو عليه الآن، مطالبا الحكومة القادمة بخطة تنموية واضحة، وان لم تفعل فسنستخدم ادواتنا الدستورية.

وأكد الغانم اهمية تعديل الدستور لمزيد من الحريات، مشيرا الى ان التوقيت يجب ان يكون وفق الظروف الملائمة، لافتا الى ان الناخبين لهم الحق في محاسبة النائب على مواقفه، معتبرا ان اقتحام المجلس خطأ قاتل حيث انه لا يمكن ان يقسم على احترام الدستور ويناقض نفسه باقتحام المجلس، علما انه مع الحراك الشبابي ودورهم في حماية الدستور.

من جهته، قال مرشح الدائرة الثانية د.حمد المطر ان الحراك الشعبي كان ضد الفساد الذي كان له اعلام فاسد ومؤسسات واموال ترعاه لتقسيم المجتمع الى طوائف، الا ان حركة المجتمع في 28 سبتمبر ضد الفساد انتصر فيها والد السلطات صاحب السمو الأمير لإرادة الشعب.

وذكر المطر ان بعض اطراف السلطة ساهموا في الانشقاق بين المجتمع وشخصيات نكرة باتت تضرب عوائل الكويت، مشددا على اهمية الشفافية والتحرك من قبل النواب القادمين لمحاربة الفساد، والمراقبة الشعبية يجب ان تكون متواصلة مطالبا ان يكون كشف الذمة المالية قانوناً يلزم النواب بها. بدوره، وصف مرشح الدائرة الثانية د.محمد عبدالجادر انتفاض اللجان الشعبية في الكويت ضد الفساد بكلمة بدأت صغيرة وانتهت كبيرة في مواجهة الفساد.

وشدد على اهمية ان يصل الرجال النزهاء ممن يدخلون بثوب ابيض من النواب معتبرا مصير البلد كله بين الناخبين باختيار الافضل وتحمل المسؤولية، كما يجب ان يتحلى الناخبون في الحضور والمشاركة في 2 فبراير والتصويت بالانتخابات.

بدوره، اكد مرشح الدائرة الثانية المحامي عادل العبدالهادي انه تشرف بإسقاط العديد من القوانين غير الدستورية مثل اسقاط قانون التجمعات المخالف للدستور، بالإضافة الى دفاعه عن معتقلي غوانتانامو مشيرا الى انه مدافع شرس عن القضايا التي يتبناها لافتا الى ان كل تلك القضايا كانت خارج البرلمان، راجيا الشفاعة من الرسول الكريم ﷺ بعدما تمكن من الحصول على حكم بالسجن لياسر الحبيب لمدة 15 سنة بعد سبه الصحابة واهل الرسول.

كما ذكر العبدالهادي انه حصل على حكم تاريخي ولأول مرة في 2008 والذي يعتبر الأول من نوعه بالصوت حتى يصل من يريد الشعب ان يصل الى قبة البرلمان. ودعا إلى تصحيح المسار وتعزيز الديموقراطية، حتى نتجنب الأزمات والمعاناة التي عشناها وكان سببها دخول نواب المجلس عن طريق شراء الأصوات، مؤكدا بذلك أن الشراء يفرز وجوها ليست على قدر المسؤولية وغير مرغوب فيها.

وقال إن الحكومة مطالبة بملاحقة ومحاربة كافة التجاوزات والانحرافات، متمنيا وصول أصحاب الضمائر الحية والجيوب النظيفة إلى قاعة عبدالله السالم، موضحا أن غياب القانون داء الكويت العضال ويجب تطبيقه على الجميع.

وذكر الطريجي أن الفترة الحالية للبلاد تشهد انتعاشا لمحاربة الصدمات والمشاكل التي تعرض لها الغالبية العظمى من أبناء الوطن، مؤكدا على دور الشباب في قيادة الشارع ووضع تاريخ جديد للديموقراطية التي جبل عليها أبناء الكويت منذ نشأتها.

وشدد على أن للشباب دورا آخر في حسن اختيار نواب أكفاء قادرين على تحقيق أهداف ناخبيهم وطموح مواطنيهم لافتا إلى انهم يمثلون 65٪ من الشعب الكويتي ويجب ان يكون لهم دور فعال لوصول من يستحق إلى قبة البرلمان من اجل كويت مستقرة يحفظ حق صغار المستثمرين لافتا الى انه يتشرف بأن يكون محامي تجمع ثوابت الامة ولكنه يخوض الانتخابات بشكل مستقل مشيرا الى انه بعث كتاب تهديد الى الولايات المتحدة الاميركية بشأن ممارستها تعذيب ابني الكويت العودة والكندري، مبينا ان القضية قد تطول اي مواطن منا في حال سكوتنا.

ومن جهته، طالب مرشح الدائرة الثانية رياض العدساني بإنشاء هيئة لمكافحة الفساد وكشف الذمة المالية واستقلالية القضاء، بالإضافة الى فصل الأدلة الجنائية والتحقيقات وانضمامها للسلطة القضائية.

وذكر انه تم تقديم ملف كامل عن شركات الاغذية الفاسدة الى وزارة التجارة ووزارة الشؤون تدخل السم للبلد، ولكن للأسف تواطأت معها الحكومة.

من ناحيته، أكد المنسق العام لتجمع شباب الصليبخات والدوحة للإصلاح متعب العنزي ان فكرة التجمع تبلورت لدى شباب المنطقة من مختلف شرائحها، وليس مقتصرا على قبيلة او طائفة او فئة بعينها.

وذكر ان التجمع يهدف الى تحقيق المساهمة في نشر الوعي السياسي بما يحقق النهج الاصلاحي السياسي، ومحاربة الفساد بكافة اشكاله، وتجسيد مفهوم الوحدة الوطنية، بالاضافة الى نبذ جميع انواع التعصب والتطرف.

● عبدالكريم العبدالله ـ ناصر الوقيت

خلال لقائه مع بعض أهالي الدائرة الثالثة في "بيت 15"

الملا: الحكومة لم تكن تريد خطة التنمية مشروع دولة بل كانت تريد تسجيل انتصار سياسي

أكد مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق صالح الملا ان ما حدث خلال الفترة الأخيرة أحدث فارقا في الحياة السياسية الكويتية، مشددا على اهمية التركيز خلال الفترة المقبلة على الممارسة الدستورية السليمة معتبرا في السياق ذاته «ان الفترة المقبلة حرجة جدا وان الطرح التقليدي فيها غير وارد».

وشدد الملا خلال لقائه مع بعض من اهالي الدائرة الثالثة في «بيت 15» مساء أول من أمس على «ان ما هو قادم استثنائي بكل المقاييس، مشيرا الى اهمية الحاجة الى اصلاح النظام الدستوري والتركيز على إصلاح اعوجاج السلطات، ومن ثم يمكن بعدها التحدث عن أي مشاكل أخرى».

وقال «لم يمر بتاريخ الكويت حكومة مثل الحكومة السابقة، التي حاولت الالتفاف على الدستور بشكل غير مسبوق، بل ووصلت الى مرحلة تكريس ممارسات خارج إطار الدستور ما كان بدوره سببا رئيسيا للحراك الشعبي والشبابي، مضيفا في هذا الصدد «لأول مرة تشعر القيادة السياسية بخطر يهدد الكويت وتشعر بأن الممارسة الديموقراطية خرجت عن الأطر المرسومة لها».

وأضاف الملا «من المهم جدا ان فق الله ووصلنا الى البرلمان ان نصر وندفع بالحكومة الى سحب قانون خطة التنمية واعادة صياغته وتقديمه مرة اخرى بشكل يتوافق مع إمكانيات الدولة معتبرا ان ما حدث كان جريمة بحق الكويت والكويتيين».

وتابع «الحكومة لم تكن تريد ان تكون خطة التنمية مشروع دولة، بل كانت تريد ان تسجل انتصارا سياسيا، وكان البعض يعتقد ان هذا المشروع بقانون هو مشروع حكم، غير انه في الحقيقة هو بيع أوهام للكويتيين وتسويق لأحلام لن تتحقق «مضيفا في السياق نفسه في احدى جلسات مجلس الامة خاطبت الوزير المعني وذكرت ان الحديث عن الخطة حديث امنيات حيث لا يوجد تفاصيل وان ما هو موجود كلام عام وإنشائي».

واستغرب الملا على الصعيد ذاته من ان الخطة لا تركز على الجانب التنموي البشري، ولا تركز على التعليم الا في 4 صفحات من اصل 270 صفحة معتبرا في الاطار ذاته «ان الخطة هي لبيع القطاع العام للقطاع الخاص».

وأوضح «ان التقرير المقدم عن الخطة من قبل الحكومة بعد مرور سنتين وثلاثة شهر كان بمثابة الفاجعة حيث تبين منه ان نسبة الانجاز في خطة التنمية، لم تتجاوز 13,4 ٪، وانها كلها عقود، ومشاريع بدأت من عام 2006 ».

واضاف «ان المطلوب من الحكومة القادمة سحب هذا القانون وتقديم خطة تنمية اخرى بقانون تتوافق مع امكانيات الدولة، وكذلك الجدية في اقرار التشريعات التي تعتبر الفرشة لتنفيذ هذه الخطة، مستغربا في ذات السياق الرغبة في تحويل الكويت الى مركز مالي و 90 من القوانين الاقتصادية صدرت قبل الدستور».

وبين الملا على صعيد الاصلاحات الدستورية ان هناك من 40 الى 42 مشروعا بقانون موجودة وتقاريرها جاهزة معتبرا ان من الخطوات الهامة في هذا الجانب تعديل اللائحة الداخلية للمجلس لتقويم الانحرافات الموجودة في ممارسات السلطة التنفيذية مؤكدا انه من غير المقبول اطلاقا ان تشارك الحكومة بالتصويت في انتخابات اللجان خلال المجلس المقبل.

واضاف: المشرع حرمهم من دخول اللجان وعليه ومن باب أولى الا يشاركوا في اللجان موضحا في هذا الجانب «ان الحكومة همها منذ نشأة اللجان الدائمة في المجلس لجنتان وهما اللجنة التشريعية والداخلية والدفاع وبدرجة ثانية المالية والاقتصادية». وتابع «ان هذه اللجان دائما ما تكون من الحكومة، لسبب على حد قوله «ان كل المشاريع بقوانين والاقتراحات بقوانين تصب في هذه اللجنة التشريعية وعليه تنتقي الحكومة ما تريده من مشاريع، وما لا تريده يظل في ادراج اللجنة لافتا في السياق ذاته الى انه ضد احالة اي استجواب الى اللجنة التشريعية».

وأوضح الملا في معرض رده حول ضرورة وجود الأحزاب السياسية في الكويت قائلا «ان الديموقراطية في الكويت غير مكتملة، وليست هناك ديموقراطية مكتملة دون إشهار الأحزاب السياسية وتنظيمها «لافتا الى «ان المجتمع الكويت قد بدأ يتقبل هذا الوضع بعد ان كان هناك في السابق حساسية حيال هذا الوضع».

واضاف في هذا الجانب «لدينا احزاب موجودة ومنظمة وله متحدث باسمها، ليس من قبل الدستور فقط، ولكن من ثلاثينيات القرن الماضي، غير انها تجتمع بالسراديب مضيفا ليس الخوف من اشهار الاحزاب السياسية ولكن الخوف من عدم اشهارها وتنظيمها».

من جانبها، اعتبرت مرشحة الدائرة الثالثة د. سعاد الطراروة ان ما حدث خلال الفترة الماضية من تجاذبات سياسية يرجع لعدم قراءة الدستور والحياة السياسية قراءة هادئة وموضوعية بعيدا عن تلك التجاذبات مؤكدة على انه آن الآوان ان تعي الحكومة بأهمية قراءة الدستور والوقوف على المثالب الموجودة من خلال استشارة مجموعة من الخبراء والجموع الشبابية التي نظمت الاحداث السياسية الأخيرة».

ورأت الطراروة «ان الازمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ليست وليدة اللحظة لافتة في هذا الصدد الى ان الإشكالية في الشخوص والنصوص معتبرا ان الخوف من الإقبال على تعديلات دستورية خوف غير مبرر، مؤكدة ان الحديث عن تعديل دستوري موجود في نص الدستور».

من جهته، استعرض استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د. شفيق الغبرا المعايير السليمة التي ينبغي على ضوئها اختيار المرشحين معتبرا ان المجلس القادم مفصلي وان لم ينجز أو ينتج وفي حال فقد الثقة فيه، فإن السياسة في الكويت ستتحول الى سياسة الشارع.

سعاد الطراروة

صالح الملا

أكد دور الشباب في حسن الاختيار

الطريجي: الانتخابات المقبلة مفترق طرق وذات طبيعة خاصة ونحذر من بيع الكويت لأصحاب المصالح الضيقة

عبدالله الطريجي

من أولوياتي تشريع قوانين تخدم الوطن والمواطن الكويتي

الخروج إلى صناديق الاقتراع دليل حب الكويت ووعي وإدراك الناخب

حذر مرشح الدائرة الأولى لانتخابات مجلس الأمة 2012 د. عبدالله الطريجي من بيع الكويت لأصحاب المصالح الخاصة والضيقة على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي إلى انتشار الفساد وتأخر التنمية في البلاد وقد تتعطل تماما.

وأكد ضرورة الإدلاء بالصوت يوم الثاني من فبراير المقبل وخروج الكويت عن بكرة أبيها في ذلك اليوم والذي يعتبره الجميع عرسا ديموقراطيا لاختيار من تراه مناسبا للوصول إلى قبة البرلمان للحفاظ على مكتسباتها والنهوض بخدماتها لأن الكويت للكويتيين لا طائفية ولا قبلية والبقاء لمن يعطي بلا منة أو فضل ولكن حبا في الكويت وشعبها صاحب القيم النبيلة والشيم الرفيعة.

وشدد على عدم التكاسل للإدلاء بالصوت لأنه حق دستوري كفله القانون لكل مواطن يجب الحفاظ عليه والدفاع عن هذا الحق، وواجب وطني يجب عدم التهاون فيه، مؤكدا بذلك على ان خروج الناخبين إلى صناديق الاقتراع هو الفيصل ودليل حب الكويت ووعي وإدراك بالمهام الجسام الملقاة على كتف الناخب.

مشيرا إلى ضرورة تعزيز ودعم المرشح الكفء بالذهاب إلى صناديق الاقتراع والإدلاء

عسكر العنزي: إستراتيجية وطنية لتوفير بدائل للكويتيين العاطلين عن العمل

الحكومة لم تعالج بجدية قضية البطالة ولم تنفذ سياسة الإحلال

أكد النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة عسكر العنزي ان الحكومة لم تعالج قضية البطالة معالجة جدية ولم تتخذ اي اجراءات لتوفير فرص عمل للمواطنين ولم تقم بتنفيذ سياسة الاحلال في القطاع العام، لافتا الى ان هذه القضية أصبحت تشكل هاجسا كبيرا لدى المواطنين.

وقال العنزي ان مجلس الامة السابق عقد جلسات خاصة لمناقشة قضية البطالة وتوفير العمل للمواطنين وكانت هناك توصيات من المجلس للحكومة لحل هذه القضية الا ان الحكومة تجاهلت هذه التوصيات ولم تعمل على تنفيذها وأبقت القضية معلقة دون ان تضع لها الحلول، موضحا ان اعداد المحتاجين للعمل في تزايد سنوي وان طلبات التوظيف تفوق الـ 18 الف طلب توظيف.

وأكد العنزي ان قضية البطالة وتوفير فرص عمل للمواطنين تحتاج الى منظومة كاملة ترتكز على تنمية القطاع الخاص بما من شأنه خلق فرص وظيفية للمواطنين في هذا القطاع والخصخصة الايجابية الفاعلة لبعض مشاريع القطاع العام ودعم المشاريع الصغرى واعادة تأهيل الطاقة البشرية.

واستغرب العنزي اهمال الحكومة تنفيذ سياسة وقرارات احلال المواطنين محل الوافدين لاسيما في القطاع الحكومي وفي الوظائف التي يمكن ان يشغلها المواطنون، مشيرا الى ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في هذا الوزارات والمؤسسات الحكومية والتي يفترض ان تكون الأولوية فيها للمواطنين.

وطالب العنزي بوضع استراتيجية وطنية تمتد الى 25 عاما لتوفير بدائل للعاطلين عن العمل من المواطنين مع الأخذ بالاعتبار ان يستوعب السوق مخرجات التعليم الحالية والقادمة، مشددا على ضرورة ان تبدي الحكومة جديتها وحزمها في معالجة البطالة لاسيما البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع الحكومي.

ولفت العنزي الى ضرورة القيام بتكويت القطاع النفطي وفتح المجال للخريجين الكويتيين من المهندسين وغيرهم من الفنيين وتأهيلهم وتدريبهم، مشددا على ضرورة الزام شركات القطاع الخاص بتوظيف العمالة الوطنية.

عسكر العنزي